الوقت ثروة وطنية وهدره خيانة عظمى

إن الدولة كيان في حركة دائمة لا تتوقف، وتستمر دائماً عبر كافة مؤسساتها وإداراتها وسلطاتها في تحقيق الخطط الاستراتجية التي تعتمدها لتحقق رفاهية شعبها أولاً ولضمان منافستها للدول الأخرى على المستوى الكلي، وأن تملك كل مؤسسة من مؤسسات الدولة إفرادياً القدرة على منافسة مثيلاتها في القطاع الخاص أو المنتتمية للدول الأجنبية.

ولتحقيق هذه الحركية المستمرة، يفترض أن تكون السلطات الدستورية قائمة بواجباتها في رسم مسار الإدارات العامة ورفدها بما تحتاجه من أموال ودعم وتجهيز وكادر بشري مؤهل.

وهذا ما يستدعي أن تكون السلطات الدستورية قائمة بمهامها وعلى رأس هذه الدولة.

إلا أن ما نلاحظه أن تكوين المؤسسات الدستورية يتعطل لأسباب غير مبررة ومع هذا التعطيل الذي يستمر أشهر أو سنوات سواءً لانتخاب رئيس للجمورية أو لتشكيل حكومة جديدة أو لاجتماع الحكومة وتعيين القيادات الإدارية المؤهلة، وقد أصاب الشلل المؤسسات الإدارية التي ابتليت بالإضرابات الدائمة والطويلة الأمد.

إن هذه الأفعال أدت لهدر سنوات من عمر الدولة بدون طائل ولا انتاجية، وجعل الدولة تتأخر في كافة المحافل الإقليمية والدولية وفي كافة المجالات، وألحق بها والشغب اللبناني أضراراً فادحة.

ما يجعل من الجائز والمبرر توصيف التأخير غير والتعطيل غير المفهوم للمرافق العامة أنه خيانة للأمة والوطن، لأن الفاعلين أهدروا وقت الدولة بدون مبرر ولا لأسباب مقنعة ما يسمح بتوصيف أفعالهم بالخيانة العظمى.